صندوق لإعادة إعمار المناطق المتضررة من كارثة السيول

■ اقر مجلس الوزراء مطلع الشهر الجاري إنشاء صندوق لإعادة إعمار المناطق المتضررة من كارثة السيول في محافظتي حضرموت والمهرة، بما من شأنه التسريع في عملية إعادة الإعمار. وشكل المجلس بهذا الخصوص لجنة لصياغة النظام الأساسي للصندوق، والية عمله، مع مراعاة تمثيل السلطة المحلية في المحافظتين بمجلس إدارة الصندوق، وبحيث يتم تحويل كافة التبرعات والمعونات المالية الحالية واللاحقة إلى الصندوق كوعاء رئيسي لإدارة وتنسيق جهود إعادة الإعمار في المحافظتين سواء في المجالات الاقتصادية أو الإنتاجية أو بناء المساكن للمتضررين، إلى غير ذلك من العمليات المرتبطة بهذا الجانب

وكان المجلس قد اطلع على تقرير الاخ صادق امين ابو راس نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية رئيس لجنة الإغاثة والإيواء، والذي تضمن جملة الإجراءات والمهام التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة الماضية.. وذكر التقرير ان عدد المديريات المتضررة في محافظتي حضرموت والمهرة وصل إلى ٣٣ مديرية منها سبع مديريات في محافظة المهرة، مبيناً أن حجم الاضرار والخسائر في القطاعات الخدمية والبنى التحتية والممتلكات العامة وفقاً للتقديرات الأولية بلغت نحو ١٦٥ مليار ريال

وبحسب التقرير فقد بلغ إجمالي الخسائر والأضرار في المباني الخاصة في كلتا المحافظتين ستة آلاف و١٣ مبنى موزعة ما بين الف و٤٧٨ ضرراً كلياً و الفين و٩٢٢ جزئياً و٤٤٩ بسيطاً واخرى، والف و١٦٤ عبارة عن مساكن مبنية من سعف النخيل ومغطاة بالطين من الجوانب والسقوف

كما اطلع المجلس على تقرير فريق البنك الدولي عن حجم الاضرار والخسائر المادية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والاجتماعية في محافظتي حضرموت والمهرة والمقدرة بمبلغ إجمالي يزيد عن ٣٤١ مليار ريال، وهو ما يوازي ٨٪ من الناتج الإجمالي المحلي، مشيراً إلى أن الاضرار توزعت بين المحافظتين بنسبة ٩٣ ٪ في حضرموت و٧ ٪ في المهرة، مؤكداً إن إعادة الإعمار ستتجاوز هذا الرقم بكثير، موضحاً أن قطاعي الزراعة والأسماك والمنازل والطرق تتصدر قائمة الاضرار والخسائر .

يبدأ أعماله بالمكلا اليوم :

مؤتمر "الصناعة مستقبل اليمن" يتطلع لتحقيق تنمية صناعية

كتب/ جمال مجاهد

◃برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تبدأ اليوم بمدينة المكلا بمحافظة حضرموت أعمال مؤتمر "الصناعة مستقبل اليمن" الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة حضرموت ووزارة الصناعة والتجارة.

ويهدف المؤتمر على مدى يومين إلى البحث عن البدائل الاستراتيجية لمستقبل الاقتصاد اليمني كقطاع الصناعة والدفع بالبدء لاعداد استراتيجيات واضحة في كيفية تطويره، وأنه لا بديل لليمن لتلحق بالركب الدولي إلا عبر تطوير الصناعة المحلية وتحويل اليمن إلى دولة صناعية متطورة على غرار ماليزيا.

كما يسعى على وجه الخصوص إلى تحديد رؤية لاستراتيجية التنمية الصناعية اليمنية، وتحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي ووسائل تجاوزها، ومرتكزات البيئة الاستثمارية الصناعية في اليمن وطرق تعزيزها، وعوامل تنفيذ شعار "صُنع في اليمن" وإيجاد الوسائل لتطوير القدرة التنافسية للصناعة اليمنية، والترويج لفرص الاستثمار الصناعي.

ويشارك في المؤتمر كبار المسئولين اليمنيين وصناع القرار، وكبار القادة والشخصيات الدولية وخبراء متخصصون، ورجال الأعمال والاقتصاد والمسئولون والرؤساء التنفيذيون لكبرى الشركات الصناعية والاستثمارية في اليمن وخارجها، وخاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأردن، ومصر، إضافة إلى بريطانيا وأمريكا وجنوب أفريقيا وماليزيا وأندونيسيا، والهند.

ومن أبرز المشاركين في المؤتمر الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، الرجل الذي قاد ماليزيا من بلد زراعي نام إلى دولة صناعية متقدمة، ومحيي الدين ياسين وزير الصناعة والتجارة الدولية الماليزي، وعلي العطاس رئيس الغرفة التجارية والذي يترأس أكبر وفد من رجال الأعمال الماليزيين في القطاعات الاستثمارية المختلفة، ويحيى أحمد بن يحيى رئيس شركة "SIRIM" الماليزية والتي تقوم بإعداد تصور لإطار استراتيجية التنمية الصناعية اليمنية.

وقال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة حضرموت رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر عمر عبدالرحمن باجرش لـ "الميثاق" إن المؤتمر الذي ينعقد تحت شعار "صُنع في اليمن" يشكل فرصة مهمة للتفاعل مع المسئولين والمستثمرين اليمنيين والعرب، والاطلاع عن كثب على تحديات وطموحات الصناعة وفرص الاستثمار في هذا القطاع في اليمن. وأشار باجرش إلى أنه سيتم خلال المؤتمر عرض العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات الصناعة، والتي تتميز بعدم وجود أية معوقات تؤخر تنفيذها.

وأوضح باجرش أن المؤتمر سيناقش عدداً من المواضيع والقضايا أبرزها واقع الصناعة في اليمن، واستراتيجية التنمية الصناعية، وفرص واتجاهات الاستثمار الصناعي، والتعرف على تجارب دول نجحت في تنمية صناعاتها ووصلت إلى الأسواق والمنافسة العالمية كماليزيا.. ولفت إلى مشاركة العديد من الوفود ورجال الأعمال والمنظمات الدولية، كما سيصاحب المؤتمر معرض للصناعات اليمنية إضافة إلى جناح خاص بمعدات وآليات صناعية ماليزية.

وأكد رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت أن القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية الصناعية، حيث يمثل القاعدة المادية للنهوض بالاقتصاديات المختلفة ويساهم في ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل القومي ورفع مستوى الاستخدام والاستغلال العلمي والموضوعي للموارد المتاحة وحسن استخدام وتاهيل الموارد البشرية.. وقال إن القطاع الصناعي يعتبر البديل الاستراتيجي لمستقبل اليمن لتحقيق التنمية المنشودة والقضاء على الفقر والبطالة وخاصة مع اتجاه تراجع مؤشرات الإنتاج النفطي.. وأضاف باجرش "إنه برغم هذه الأهمية الاستراتيجية للقطاع إلاّ أنه لم يلق الاهتمام المطلوب ليؤدي دوره في خلق مستقبل اليمن، علاوة على أن الصناعة اليمنية مازالت تواجه تحديات كبيرة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة، الأمر الذي جعلها في قلب المنافسة العالمية بعد حقبة من الحماية، فأصبح المنتج الوطني مهدداً بالانحسار والاندثار مع غزارة السلع المتوافدة من جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يستدعي من الحكومة ومن القطاع الخاص العمل سوياً بمسئولية كبيرة على مواجهة التحديات ومعالجة جميع القضايا التي تعوق التنمية الصناعية سواء للمشاريع القائمة منها أم الجديدة والرقي بالجودة لرفع شعار صُنع في اليمن".

ويصاحب المؤتمر معرض للصناعات اليمنية المتميزة أو الحاصلة على شهادات الجودة العالمية، إضافة إلى مشاركة بعض الشركات الماليزية لعرض منتجاتها من التكنولوجيا والمعدات الصناعية.

ويتضمن المؤتمر عشر جلسات حوارية يتحدث في الجلسة الرئيسية الدكتور مهاتير محمد حول عوامل نجاح إدارة التنمية الصناعية، وتتركز بقية الجلسات حول تطور الصناعة اليمنية، وإطار استراتيجية التنمية الصناعية، والبنية التحتية الصناعية، ويرأس هذه الجلسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي، والتمويل والاستثمار الصناعي، والإدارة الصناعية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وعرض تجارب دولية في التنمية الصناعية، وعوامل تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، أما الجلسة الختامية التي ستكون مفتوحة مع الحكومة فسوف يترأسها رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وتُعرض فيها توصيات المؤتمر التي ستصبح وثيقة إرشادية لتطوير القطاع الصناعي في اليمن.

كما يشهد المؤتمر عقد لقاءات لرجال الأعمال لبحث الاستثمار في مجالات البنية التحتية والسياحة وبناء المساكن والاستثمار الصناعي والتجارة العامة والتعليم.

ويعد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي نظراً لامتلاكه قدرات وإمكانات تؤهله لمساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.. وقد شكلت حصة قطاع الصناعة في اليمن حوالي ١٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بما يمكنه من زيادة مساهمته في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.. وتعتبر إمكانات تحسين إنتاجية قطاع الصناعة أعلى منها في قطاعات أخرى لما لهذا القطاع من تشابكات وروابط متعددة أمامية وخلفية مع بقية القطاعات، كما أنه قطاع مؤهل يستقطب التكنولوجيا الحديثة ويستوعبها ويؤدي إلى رفع مستوى إنتاجها وبالتالي زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

كما يساهم قطاع الصناعة في التشغيل، حيث تمكن من استيعاب ما نسبته ٨,٣٪ من إجمالي القوى العاملة حتى العام ٢٠٠٧م.. وبمقارنة هذه المساهمة مع حصته في الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن قطاع الصناعة اليمني -رغم محدودية ما قدمته إليه الدولة قياساً بما قدمته وتقدمه كثير من الدول في محيطنا الإقليمي لهذا القطاع- قادر على الإسهام في توفير فرص عمل جديدة، خاصة إذا ما تم تطوير المشاريع الخاصة بالمناطق الصناعية وإعطاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ متطلبات البنية التحتية مع تبني سياسات وإجراءات تدعم وتطور الصناعات الصغيرة التي بحكم طبيعتها وعددها تستوعب القدر الأكبر من العمالة، حيث تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة الصناعات الصغيرة التي تشغل عمالة من ١- ٤ عمال بلغت ما نسبته ٥١,٥٪ من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة، خاصة وأن هذا القطاع يعمل على تطوير القدرات الفنية للعاملين فيه ولقطاع الصناعة عموماً.

وقد ساهمت الصناعات الاستخراجية بما نسبته ١,١٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة في عام ٢٠٠٧ وبالمقابل فقد ساهمت الصناعات التحويلية بما نسبته ٩٦٪ خلال نفس العام.. ويمتلك النشاط الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي قدرات وإمكانات تؤهله للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة تفوق مساهمة القطاعات الأخرى وذلك لقدرة هذا القطاع وتميزه في خلق قيمة مضافة أكبر.

خطة تنفيذية لإنشاء شبكة السكك الحديدية

كتب/ المحرر الاقتصادي

■ كشفت وزارة النقل أنها تعتزم وضع برنامج تنفيذي لإنشاء شبكة السكك الحديدية اليمنية بما يعزز تنافسية اليمن الإقليمية والدولية. وأكدت الوزارة أن مجال النقل على السكك الحديدية يمثل مستقبل النقل العظيم في اليمن الحديث، ويشكل أحد أبرز محاور الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل ٢٠٠٨- ٢٠١٠م.

وقال مسئول في الوزارة لـ "الميثاق" إنه سيتم استكمال دراسة المخطط الشامل لشبكة السكك الحديدية، وحجز واستملاك الأراضي اللازمة لمسارات خطوط السكك الحديد المقترحة التي ستحددها دراسة الجدوى الخاصة بمشروع السكك الحديدية، واستصدار القرارات الحكومية اللازمة لإدخال نمط النقل السككي "حجز المسارات" ضمن المخططات التنظيمية التوسعية الجديدة لكافة المدن اليمنية.

وأشار إلى سعي الوزارة للحصول على تمويلات للمباشرة في تنفيذ خطط ودراسات مشاريع السكك الحديدية من قبل القطاع الخاص لما لهذه المشاريع من أثر إيجابي على البيئة والوضع الاجتماعي والاقتصاد الوطني، ومشاركة الحكومة مع القطاع الخاص «PPP» وتشجيعه للاستثمار في مشاريع السكك الحديدية بتقديم كافة الحوافز الممكنة، بالإضافة إلى إعداد التشريعات المتعلقة بالسكك الحديدية وخاصة قانون السكة الحديد مستقبلاً، والمشاركة في النشاطات السككية الإقليمية والدولية.

وأوضح المصدر أنه يجري حالياً البحث عن مصدر تمويل لتحديث الدراسة المعدة من قبل شركة بريطانية في عام ١٩٩٧ لربط مناطق التجمعات السكانية بمدن الموانىء من خلال إنشاء شبكة عصرية للسكك الحديدية للمعادن والبضائع والركاب.

وقال إنه تم تقديم المشروع إلى مؤسسة التمويل الدولية «IFC» التابعة للبنك الدولي لتقديم خدمات استشارية والترويج للمشروع عبرها، والتي بدورها رحبت بدراسة المشروع ومن ثم الرد بعد ذلك. وأشار إلى موافقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» مؤخراً على القيام بتحديث الدراسة وضم الدراسات الثلاث "الخط الدولي، المعادن، بين المدن" في دراسة واحدة.

وذكر المسئول الحكومي أن "الخطوات العملية لإنشاء شبكة سكة حديد في اليمن وربطها بشبكة دولية بدأت مؤخراً، والمتمثلة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ,حيث وافقت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضم اليمن إلى الدراسة التي تعمل على إعدادها، كما وافقت «الإسكوا» في يوليو الماضي وبدأ العمل في إعداد دراسة الجدوى.

كما وافقت «الإسكوا» مؤخراً على القيام بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمسار خط السكة الحديد الخاص بربط مناطق الثروات المعدنية "الجوف- مأرب- شبوة- بلحاف"، وربطه بالخط الساحلي الدولي.

وفيما يتعلق بالانضمام إلى دراسة إنشاء منظومة سكة حديد لدول مجلس التعاون الخليجي أشار المسئول في وزارة النقل إلى موافقة مجلس التعاون الخليجي على ضم اليمن إلى الدارسة الخاصة بالمجلس حيث تم توقيع الاتفاق على توسيع الدراسة وحتى منفذ شحن بدلاً عن مدينة مسقط في سلطنة عمان، كما وصل مؤخراً فريق مكون من المختصين في المجلس وكذا من الشركة المنفذة للدارسة بغرض تجميع البيانات اللازمة لإعداد الدراسة والنزول الميداني والإطلاع على المسار الممتد من شحن بالمهرة وحتى عدن، وتم رفع توصية من قبله إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون باعتماد أحد البديلين للمسار وهما شحن- عدن، ومسقط- صلالة- صرفيت- الغيظة- عدن.

ونظراً لأهمية اتفاقيات التعاون الثنائية مع الدول العربية في تسهيل إجراءات النقل البري الدولي وتبادل الخبرات مع تلك البلدان، فقد عملت وزارة النقل على عقد العديد من الاتفاقيات، أهمها استكمال إجراءات المصادقة على اتفاقيات تعاون للنقل البري مع سوريا والأردن والسعودية وسلطنة عمان والإمارات وتونس-

كما انضمت بلادنا للعديد من الاتفاقيات الخاصة بتسهيل إجراءات النقل البري الدولي وتطوير البنى التحتية للطرق والسكك الحديد وفقاً للمعايير الدولية وربط اليمن بمحاور مسارات طرق وسكك حديد دولية وذلك في إطار المنطقة العربية- ففي إطار جامعة الدول العربية انضمت اليمن إلى الاتفاقية العربية لنقل البضائع بالعبور "الترانزيت" والاتفاقية العربية لنقل الركاب على الطرق- وفي إطار «الإسكوا» انضمت اليمن إلى اتفاق الطرق الدولية لدول المشرق العربي، واتفاق السكك الحديدية لدول المشرق العربي.